الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

برنامج عمل لتنمية الصناعة اللبنانية

الدكتور ناصر السعيدي
وزير الصناعة

آب ١٩٩٩

فهرس

١- المقدمة ٣

٢- واقع الصناعة ٣

٣- المشاكل والتحديات الهامة ٨

- مشاكل وتحديات داخلية ٨
- مشاكل وتحديات خارجية ٨

٤- الأهداف ٩

٥- المقاربة ٩

٦- الاستراتيجية المقترحة ١٠

١. تطوير المعلومات الصناعية والخدمات الاستشارية الفنية ١٢
٢. خلق إطار قانوني وتنظيمي محفز لتنمية الصناعة ١٣
٣. تطوير البنية التحتية الصناعية ١٦
٤. تخفيض كلفة الصناعة ١٧
٥. تأمين التمويل الصناعي وتحسين شروطه ١٨
٦. تحديث الصناعة اللبنانية ٢٢
٧. توسيع السوق الداخلي للسلع الوطنية ومكافحة الاغراق ٢٨
٨. تنمية الصادرات ٢٩
٩. تنظيم وإدارة المفاوضات التجارية الدولية بمنظور استراتيجي ٣٢
١٠. تفعيل إدارة الوزارة وتحسين نوعية خدمة المواطن ٣٣

٧- آليات للمتابعة وتقييم البرنامج ٣٥

اقتراح برنامج عمل لتنمية الصناعة اللبنانية

الدكتور ناصر السعيدي

وزير الصناعة

١ - المقدمة

تشكل الصناعة أحد المحركات الدافعة لعملية النمو الاقتصادي في لبنان ، ولا يمكن إلا أن تكون قطاعاً أساسياً ومحدداً للوظائف المستقبلية للاقتصاد اللبناني .

ولا بد للبنان أن يتقدم نحو وضع قاعدة إنتاجية متطورة ومتينة تلبي الطلب الداخلي ، تجذب الاستثمارات وتسمح بولوج المنتجات اللبنانية الأسواق العالمية .

انطلاقاً من هذه الأهداف ، وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والتحديات المطروحة ، تسعى وزارة الصناعة ضمن برنامج الحكومة الى تهيئة الصناعة اللبنانية على تحسين قدرتها التنافسية، وتأمين البنية التحتية والإطار القانوني والتنظيم الملائم لازدهارها ، إدخال التكنولوجيا الحديثة وتنمية قدرتها على التصدير .

إن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يتم إلا إذا عمل القطاعان العام والخاص يداً بيد . فدور الحكومة يكون بتأمين المناخ المؤاتي ووضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي اللازم . ويبقى على القطاع الخاص أن يقوم بالمبادرة لإقامة المشاريع وتحريك العجلة الاقتصادية . لذلل يجب أن يكون العمل مشتركاً لجعل الأهداف متكاملة بين القطاعين بحيث يشكلان فريقاً واحداً .

ان سياسة التنمية الصناعية المتكاملة لا تنحصر بوزارة الصناعة فقط بل تتعلق باختصاصات وزارات عديدة ، عليها جميعها ان تتعاون فيما بينها . فالتزام كل مستويات السلطة بضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي يجب ان يصبح هدفاً وطنياً وسياسة رسمية للدولة .

٢ - واقع الصناعة

تعتبر الصناعة اللبنانية من أهم القطاعات الإنتاجية في لبنان ، إذ أنها تساهم بحوالي ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي ، علماً ان هناك إمكانات واسعة لتطوير هذا القطاع ، إذا اتخذت الإجراءات المناسبة لتنميتها .

رسم بياني رقم ١ : حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي

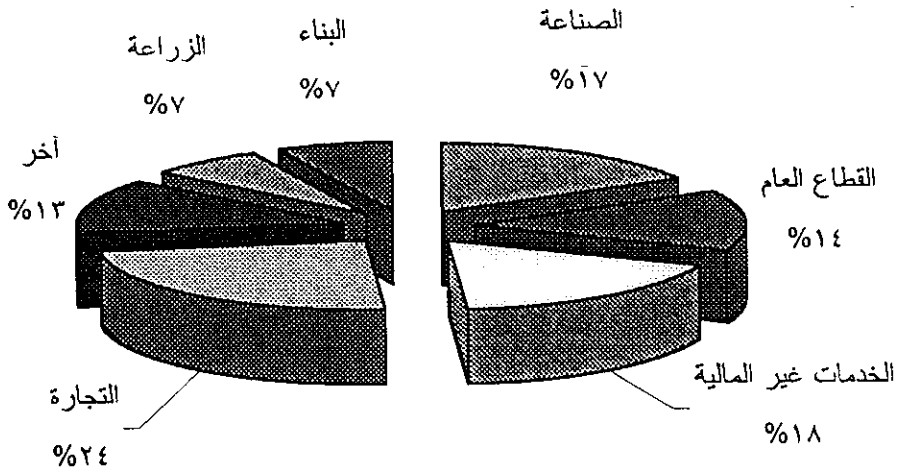

واذا أردنا وصف واقع القطاع الصناعي ، يتعذر علينا اليوم تحديد مميزاته نظراً الى عدم توافر المعلومات المتجددة. لذلك، ووفقاً للمسح الصناعي الذي أعدته وزارة الصناعة في ١٩٩٤ ودراسة شركة ارتور دي ليتل في ١٩٩٦ ، يقدر العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية العاملة في لبنان بقدر بـــ٢٢,١٠٧ وحدات موزعة في ما بين المناطق كافة ، وعاملة في فروع النشاط الصناعي المختلفة ، تستخدم حوالي ١٤٥,٠٠٠ أجير (علماً ان هذا الرقم لا يضم العمال الظرفيين) .

أما إجمالي حركة القطاع (مجموع المبيعات) فيقدر بـــ ٣,٧٢ مليارات دولار أميركي . وترتفع القيمة المضافة الإجمالية الى حوالي ١,٨٢ مليار دولار أميركي ، أي ما يعادل ٤٩% من مجموع مبيعات القطاع ، وعليه ، يكون متوسط القيمة المضافة المستخرجة هو ٨٠,٠٠٠ دولار أميركي للمؤسسة الواحدة و ١٢,٥٠٠ دولار أميركي للعامل الواحد .

يبلغ متوسط عدد العاملين في الوحدة الصناعية ٦,٥٢ أشخاص . وينخفض هذا المتوسط الى ٤,٩٢ أشخاص إذا اعتمدنا فقط عدد الاجراء . يتميز القطاع الصناعي بعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، إذ ان ٦٩,٩% (١٥,٤٤٦ مؤسسة) من مجموع الوحدات العاملة في لبنان تستخدم اقل من ٥ إجراء . في المقابل ، لا تمثل المؤسسات التي تستخدم اكثر من ١٠ إجراء سوى ٩,٥% من المجموع ، لكنها تضم ٤٢,٥% من العاملين ، وتستقطب ٦١,٤% من مجموع المبيعات ، ٥٧,٧% من القيمة المضافة ، و ٥٤,١% من الاستثمارات .

رسم بياني رقم ٢ : توزيع المؤسسات الصناعية وفقاً لعدد العمال

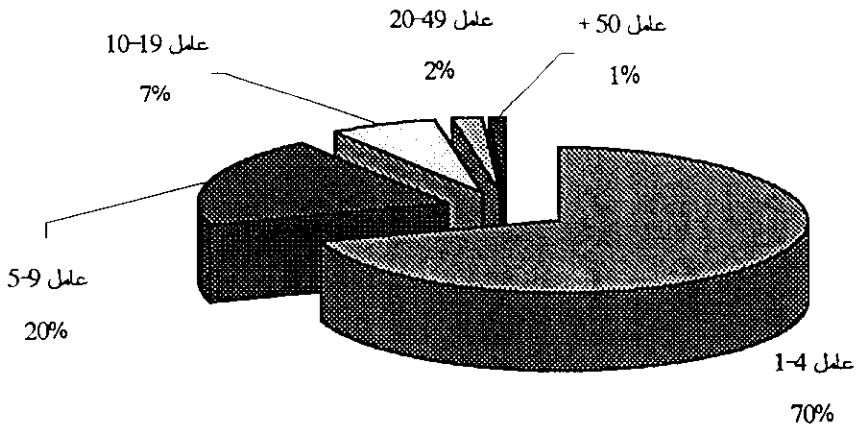

على المستوى القطاعي ، هناك تركز للمؤسسات الصناعية في عدد من قطاعات الإنتاج ، إذ ان ٧١% من المؤسسات تعمل في خمسة فروع : الأغذية والمشروبات (٢٠,٢%) ، الأثاث (١٦,٣%) والمنتجات المعدنية (١٣,٩%) الألبسة (١٣,٦%) والمصنوعات الخشبية (٦,٦%) .

رسم بياني رقم ٣ :التوزيع القطاعي للإنتاج الصناعي

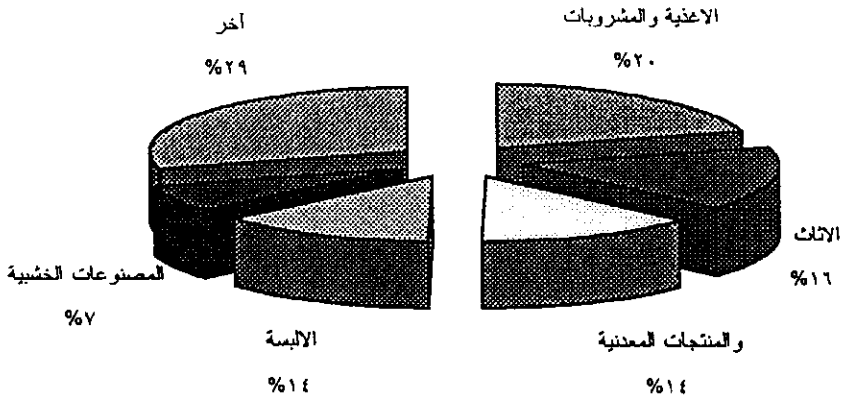

الا ان هذا المؤشر لا يكفي وحده للتدليل على تركز أو تخصص معين . فالواقع ان المؤسسات الباقية ، التي تساوي ٢٩% من المجموع والتي لا تظهر في عداد القطاعات الخمسة المسيطرة والمذكورة أعلاه ، تستخدم ٤٠,٤% من اليد العاملة الصناعية وتؤمن ٤٨% من الإنتاج.

رسم بياني رقم ٤ : تطور توزيع العمالة في القطاعات الصناعية

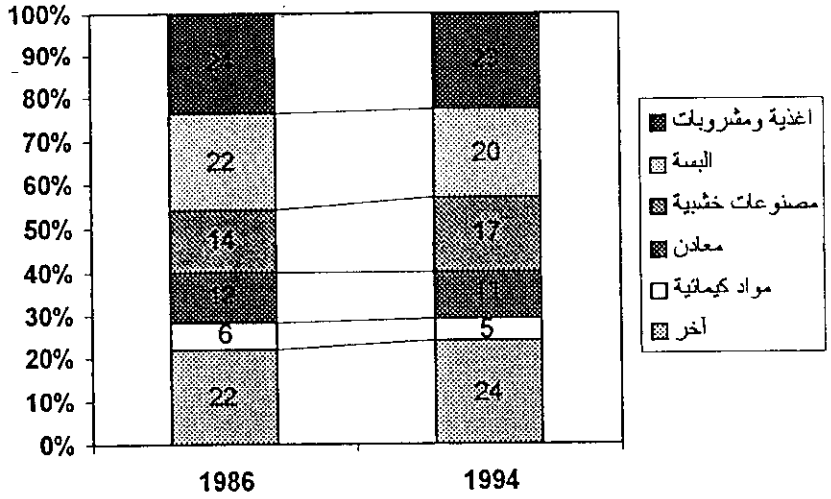

كما ان إحصاءات التراخيص التي تصدر من قبل وزارة الصناعة تشير الى تمركز المؤسسات الصناعية في قطاعات المنتجات المعدنية والأغذية والمشروبات والمصنوعات الخشبية . إذ استحوذت هذه القطاعات منذ ١٩٩٤ على ٨٠% من مجموع التراخيص الصناعية البالغة ٢,٢٧٣ رخصة .

رسم بياني رقم ٥ : التوزيع القطاعي للتراخيص الصناعية

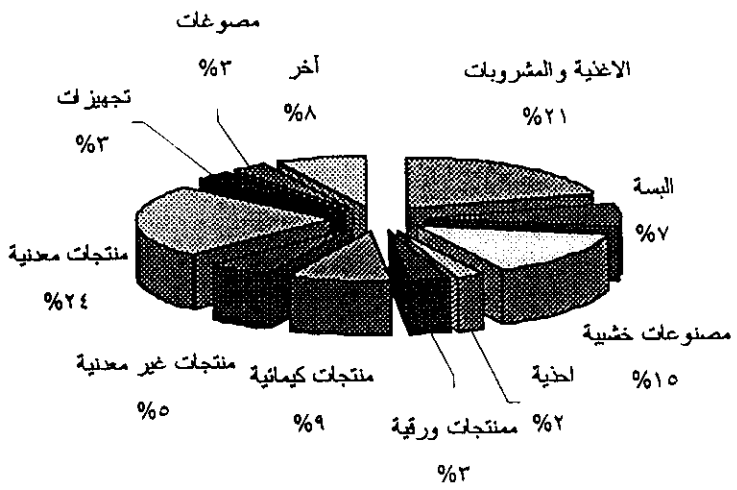

أما بالنسبة الى التوزيع الجغرافي ، فيتبين ان حوالي ٧٠% من المؤسسات الصناعية اللبنانية تتمركز في منطقة بيروت وجبل لبنان ، مقابل ٤% في النبطية و٦% في كل من الجنوب والبقاع .

رسم بياني رقم ٦ : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية اللبنانية

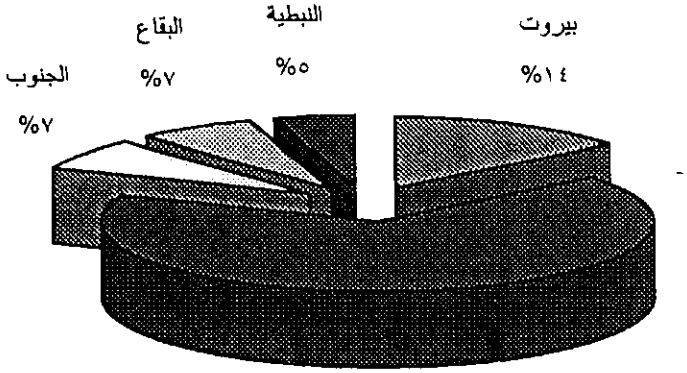

جبل لبنان

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها المسح الصناعي بالنقاط الآتية :

- صغر حجم المؤسسات الصناعية اللبنانية ، رغم التركز الشديد في فروع محدودة جداً من الإنتاج . ويتجلى صغر الحجم بمتوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة ، كما بتواضع متوسط إجمالي المبيعات والاستثمارات .
- إنتاج قائم بشكل أساسي على اليد العاملة ، وبشكل يعكس كثافة ترسملية ضئيلة . وتتعزز كثافة العمل هذه بكثرة اللجوء الى اليد العاملة الظرفية .
- أهمية قيمة الرواتب الأساسية بالنسبة الى مجموع الأعباء الاجرية .
- ضعف الاستثمارات الصناعية ، لا سيما في التجهيزات ، علماً ان الأصول الثابتة تمتص اغلب الاستثمارات .
- إنتاج قليل التنوع ومحصور في بعض السلع التقليدية ، لا سيما في فرع الأغذية والمشروبات ، وفرع المنتجات غير المعدنية .
- تركز القرار والإدارة على الفرد بسبب غياب البنى الجماعية .

٣- المشاكل والتحديات الهامة

مشاكل وتحديات داخلية	١.الركود الاقتصادي وضعف الاستثمارات الصناعية . ٢.كلفة تصنيع مرتفعة (مواد أولية ، الطاقة...) وافتقار الى نوعية تسمح بالمنافسة مع الأسواق العالمية . ٣.كلفة مرتفعة ناتجة عن المعاملات المتعددة والروتين الإجمالية ، إضافة الى الكلفة البديلة (Opportunity Cost) الناتجة عن الوقت الضائع . ٤.افتقار وزارة الصناعة الى موارد وقدرات وإمكانيات الضرورية (المادية والبشرية) للقيام بالدور المفترض ان تؤديه ، لا سيما لجهة التخطيط الصناعي .
مشاكل وتحديات خارجية	١.منافسة شرسة في الأسواق العالمية لا تستطيع السلع اللبنانية مواجهتها، لا سيما لجهة الكلفة المرتفعة والنوعية غير المتطابقة مع المعايير الدولية . ٢.منافسة قوية لاستقطاب استثمارات مباشرة في الصناعة مما يحتم تأمين مناخ استثماري محفز للمشاريع الصناعية . ٣.إبرام اتفاقيات مع سوريا ومصر والكويت وباق البلدان العربية وعقد اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية والانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية مما يحتم رفع مستوى الصناعة (mise à niveau).

رسم بياني رقم ٧ : مكونات كلفة الصناعة اللبنانية

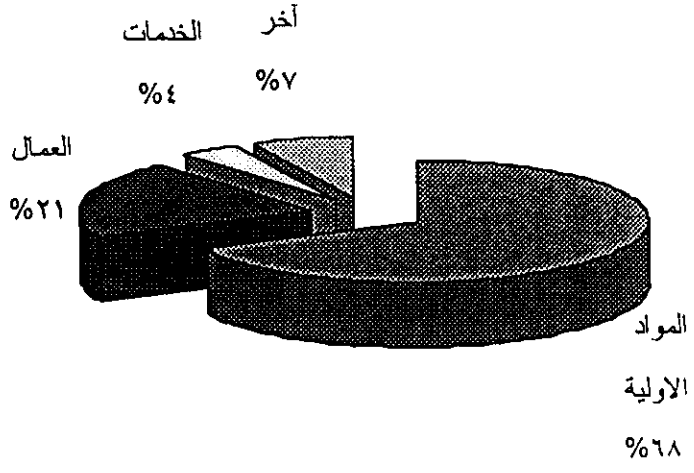

٤- الأهداف

تهدف وزارة الصناعة من خلال برنامجها الجديد وبالتعاون مع مختلف الإدارات العامة والفعاليات المعنية من القطاع الخاص الى :

١. تشجيع الاستثمار الصناعي
٢. تحسين نوعية الصناعة اللبنانية وقدرتها التنافسية
٣. تنمية الصادرات الصناعية
٤. تقوية القدرات المؤسساتية لقيام وزارة صناعة حديثة .

كما تهدف الوزارة الى تحديد مسؤوليات كل من القطاعين العام والخاص لتأمين بيئة مناسبة لتحقيق هذه الأهداف :

- فمسؤولية القطاع العام تكمن في تأمين الإطار الاقتصادي والتنظيمي المحفز للاستثمار بشكل عام ، والاستثمار في الصناعة بشكل خاص .
- اما مسؤولية القطاع الخاص ، فهي بأخذ المبادرة للقيام بالاستثمارات المطلوبة والمساهمة في إدارة أهداف هذا البرنامج وتطبيقه .

٥- المقاربة

انطلاقاً من نتائج واقع الصناعة ، ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ، لا بد من مقاربة عملية النهوض بالقطاع الصناعي في لبنان وفقاً لأربعة محاور :

- القطاع : التوجه نحو الصناعات حيث يتمتع لبنان بميزة تفاضلية .
- الحجم : تنمية الصناعات المجهرية (micro) والصغيرة والمتوسطة .
- الموقع : تشجيع الصناعات التي تنشأ في المناطق الطرفية ، عملاً بمبدأ الإنماء المتوازن .
- الأسواق : استهداف أسواق خارجية محددة للسلع اللبنانية .

الا ان وزارة الصناعة ستأخذ في الاعتبار كل المعطيات الجديدة التي ستوفر لديها لتحسين هذه المقاربة .

٦- الاستراتيجية المقترحة

تنوي وزارة الصناعة تشخيص وضع الصناعة في لبنان من اجل تحديد مشاكلها كافة ورسم سياسات قائمة على نتائج هذا التشخيص . وسيبنى التشخيص على ركيزتين :

١-مسح صناعي من أجل الحصول على قاعدة شاملة من المعلومات والإحصاءات ، تبنى عليها قاعدة معلومات تتطور بشكل دوري .

٢-دراسات قطاعية لتحليل مشاكل كل قطاع ورسم حلول وسياسة لها .

وسيتمحور برنامج تنمية الصناعة حول العناوين التالية :

- تطوير المعلومات الصناعية والخدمات الاستشارية الفنية
- خلق إطار قانوني وتنظيمي محفز لتنمية الصناعة
- تطوير البنية التحتية الصناعية
- تخفيض كلفة الصناعة
- تأمين التمويل الصناعي وتحسين شروطه
- تحديث الصناعة اللبنانية
- توسيع السوق الداخلي للسلع الوطنية ومكافحة الاغراق
- تنمية الصادرات
- تنظيم المفاوضات التجارية الدولية بمنظور استراتيجي وادارتها
- تفعيل إدارة الوزارة وتحسين نوعية خدمة المواطن .

الركائز الأساسية لتنمية القطاع الصناعي اللبناني

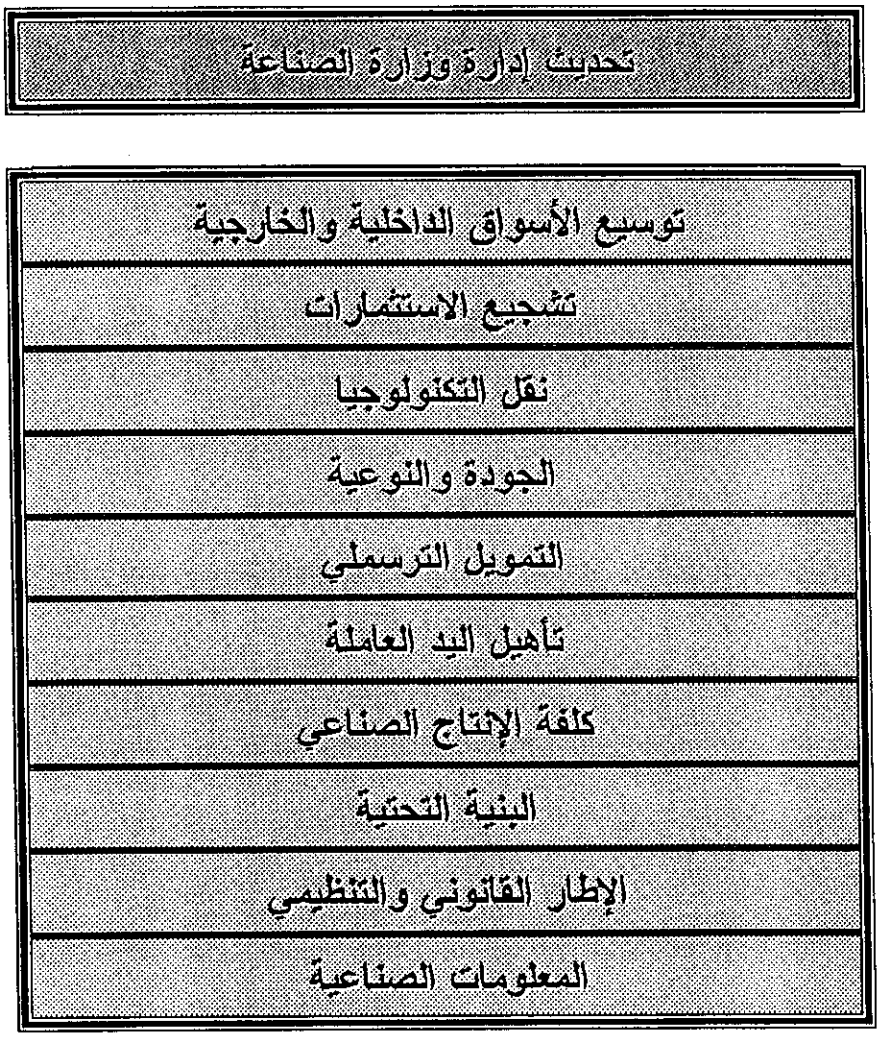

١ – تطوير المعلومات الصناعية والخدمات الاستشارية الفنية

يشكو لبنان من عدم توافر المعلومات والإحصاءات الكافية والحديثة والموحدة عن القطاع الصناعي ، ولا شك في أن فقدان قاعدة بيانات عن الصناعة تشكل عائقاً ليس فقط أمام اتخاذ القرارات، بل وأيضاً في استقطاب الاستثمارات ، سواء الداخلية أو الخارجية ، الى القطاع الصناعي .

لذلك ، يشكل إنشاء بنك معلومات صناعية دائم التجدد إحدى أهم الركائز لترشيد السياسات الصناعية وجذب الاستثمارات .

الهدف	الوسيلة
تدعيم وتوسيع قاعدة المعلومات الصناعية	- إطلاق مسح صناعي بهدف تحديث قاعدة المعلومات التي سبق جمعها في المسح الصناعي الذي أجرته الوزارة عام ١٩٩٤ . - إنشاء بنك معلومات عن الصناعة والخدمات المتعلقة بالصناعة عبر إعداد مسح صناعي شامل في المناطق اللبنانية كافة يفصل بين القطاعات ويحدد عدد الشركات الصناعية الموجودة في لبنان ، رأسمالها ، عدد العاملين فيها ، أرباحها ، القيمة المضافة ... - تطوير مؤشرات متعلقة بالقدرة التنافسية بهدف تقييم أداء المؤسسات وترشيد السياسات الصناعية . - إقامة مركز متخصص للمعلومات الصناعية في لبنان وربطه بالمراكز المتخصصة الأخرى وبالشبكات العالمية للمعلومات الصناعية ولا سيما بشبكة المعلومات الصناعية العربية ARIFONET - إنشاء صفحة إنترنت لوزارة الصناعة - إصدار نشرة إحصائية شهرية - إعداد دراسات قطاعية مفصلة ، عبر تحديد الأولويات بالتنسيق والتعاون مع النقابة المختصة (قطاع الصناعات الغذائية ، قطاع صناعة المعلوماتية ، قطاع الغزل والنسيج ، قطاع الدواء ، قطاع صناعة الإعلام والإعلان ، قطاع الطباعة والتغليف ...) . - استكمال مشروع مكننة السجل التجاري

٢ – خلق إطار قانوني وتنظيمي محفز لتنمية الصناعة

تعاني الصناعة اليوم من قوانين وأنظمة معقدة تكبل نشاطها وتعيق سير أعمالها ومن إجراءات إدارية ثقيلة ، تشكل رادعاً أمام الاستثمار الصناعي . لذلك ، لا بد من وضع إطار تنظيمي وقانوني مبسط ، واضح ، شفاف ، وحديث يهدف الى حماية المستهلك والبيئة ، وتشجيع المبادرات الخاصة والاستثمار .

كما ان مهمة الحكومة ان تؤمن إطاراً تنظيمياً فعال عبر تنسيق عمل الإدارات العامة فيما بينها، وتقترح عدداً من القوانين التي من شأنها زيادة فعالية الاستثمار في الصناعة .

الهدف	الوسيلة
تبسيط الأنظمة التي تحكم إنشـــاء المؤسســـات الصناعية وسير أعمالها	- إنشاء شباك موحد (Guichet Unique) يؤمن سرعة البت بطلبات التراخيص . - التنسيق مع الإدارات العامة والبلديات لإجراء مسح لكل المعاملات التي تحكم إنشاء المؤسسات وسير أعمالها . - إعادة النظر بعدد وجدوى المستندات المطلوب ملئها لإجراء المعاملات إضافة الى تبسيط شكلها ومضمونها . - تبسيط المعاملات الإدارية للتسجيل والموافقة على إجازات الاستيراد. - تبسيط الأنظمة الضريبية ولا سيما قرارات الإعفاءات . - تطبيق برنامج فعالية التجارة .
تحديث الإطار القانوني	- إعادة النظر بالأنظمة والقوانين من اجل تخفيف الحواجز التي تعيق نمو المؤسسات ، وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات الصناعات التي يرخص بانشائها . - إقرار قانون الإيجار التمويلي الهادف الى تحريك العجلة الإنتاجية عن طريق تمكين المؤسسات من الحصول على معداتها وآلاتها بموجب عقود إيجار مع مؤسسات أخرى تتولى شراء هذه المعدات وتأجيرها. - اعادة النظر بقانون الجمارك - إنشاء لجنة تحديث النصوص الاقتصادية لتحضير وإقرار سلسلة من مشاريع القوانين ، أهمها : ▪ مكافحة الاحتكار : تحضير مشروع قانون المنافسة بما يتوافق مـــع أحكام منظ ▪ مة التجارة العالمية .

الهدف	الوسيلة
تحديث الإطار القـــانوني (تابع)	▪ قانون حماية الملكية الصناعية والتجارية ▪ قانون تشجيع الاستثمار ▪ قانون حماية المستهلك ▪ قانون التجارة - إقرار سلسلة مشاريع القوانين التالية : ▪ قانون الأسواق المالية ▪ قانون إنشاء وديع مركزي ▪ نزع الصفة المادية عن الصكوك والأدوات المالية اللبنانية ▪ قانون تنظيم مهنة الوساطة المالية ▪ قانون تسنيد الموجودات ▪ قانون إدارة المحافظ المالية ▪ قانون صناديق الاستثمار ▪ قانون هيئات الضمان ▪ قانون بطاقات الائتمان

الهدف	الوسيلة
إجـــراءات لتشـــجيع الاستثمار الصناعي	- تشجيع إقامة شركات مشتركة Joint-Ventures مع الشركات العربية والأجنبية . - إعطاء حوافز ضريبية لمشاريع استثمارية جديدة . - وضع نظام ضريبي خاص يتعلق بتوظيفات صناعية محددة : إنشاء مساكن للعاملين ، اتساع نوعي لطاقة الإنتاج ، البحث والتطوير ، تدريب العاملين ، نقل التكنولوجيا . - تشجيع إنشاء مصانع جديدة في الأرياف والأطراف مع إعفاءات ضريبية ووضع معايير لشروط الإعفاء ، ومنها إعفاء أول مصنع في كل قرية من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات ، شرط ان لا يتعارض انشاؤها مع القوانين والمراسيم والقرارات المرعية لانشاء المصالح . - تشجيع اللبنانيين المغتربين على الاستثمار في لبنان عبر استراتيجية ذات أهداف واضحة . - مساعدة المستثمرين عبر توفير المعلومات (تشريع ، إحصاءات، إجراءات ...) . - إنشاء مؤسسة وطنية لضمان الاستثمارات وخاصة لجذب الاستثمارات الخارجية الى لبنان .

صندوق رقم ١ : مشروع الوساطة لتأمين شركاء ومورّدين
Sub-Contracting and Partnership Brokerage (SPX)

يندرج هذا المشروع في إطار برنامج التحديث الصناعي الذي يموله الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "ميدا" (MEDA) . ويهدف الى إنشاء وحدة في مركز البحوث الصناعية تقوم بمساعدة المؤسسات المتوسطة والصغيرة على إقامة مشاريع مشتركة (Joint-Ventures) وعلاقة تلزيم (Sous-traitance) مع مؤسسات أخرى في لبنان أو خارجه .

٣- تطوير البنية التحتية الصناعية

ان تحسين القدرة التنافسية للصناعة لا يقتصر على خفض كلفة الإنتاج وتأمين التمويل المناسب . فالنشاط المعقد والعالمي للصناعات الحديثة ، يحتم توفير بنية تحتية فعالة (مدن صناعية وخدمات) ، قاعدة مؤسساتية وبشرية متينة، تساوي بمعاييرها تلك المتوفرة في البلدان المنافسة ، مع الإشارة الى ضرورة تشجيع التكامل بين القطاعين العام والخاص لجهة زيادة الاستثمارات في البنى التحتية .

ومن شأن هذا التوجه المساهمة في حل مشكلة النمو المتوازن ،فالبنية التحتية الموزعة جغرافياً بشكل مدروس هو أمر ضروري لتأمين تكتلات مناطقية وقطاعية للصناعة ، ذات قدرة تنافسية عالية.

الهدف	الوسيلة
تطوير المدن الصناعية	- تطوير المناطق الصناعية الحالية واستحداث مدن صناعية جديدة وتحديد نظم إدارتها ، والتنسيق مع الوزارات المختصة لتوفير خدمات وتسهيلات البنية التحتية كالنقل والاتصالات والمياه والغاز والكهرباء للصناعة - تصنيف الأراضي والمناطق الصناعية ومنها في الأطراف لإقامة الصناعة باجرة اسمية زهيدة ، على ان يؤخذ التطور الحاصل في الصناعات وفي التكنولوجيا الحديثة بعين الاعتبار. - إحياء مشروع إنشاء مناطق صناعية جديدة في أراضي مملوكة من الدولة أو البلديات تصلح لان تصنف كمناطق صناعية .
تطوير المناطق الحرة	- إجراء دراسة مقارنة للمناطق الحرة في البلدان العربية . - تطوير المناطق الحرة الحالية واستحداث مناطق حرة جديدة (جديدة وتجارية) ، خاصة في المناطق الطرفية وعلى الشاطئ اللبناني ، وتحديد نظم إدارتها .
تأمين خدمات البنية التحتية الأساسية	- اقتراح تعديل قانون البناء من اجل مراعاة خصوصية البناء الصناعي في المناطق الصناعية . - توحيد شروط معاملة السلع المنتجة في المنطقة الحرة وفي المستودع الصناعي . - السعي الى إقرار مشروع قانون الخصخصة بهدف تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تأمين خدمات أساسية ، لا سيما في مجال النقل والاتصالات والطاقة .

٤ – تخفيض كلفة الصناعة

تعاني الصناعة اللبنانية اليوم من ارتفاع في كلفة الأصول الثابتة ، ومدخلات الإنتاج وكلفة اليد العاملة من شأنها أن ترفع الكلفة النسبية للمنتجات اللبنانية .

والتحدي يكمن في اتخاذ إجراءات تهدف الى خفض كلفة الصناعة اللبنانية (أراضي ، مواد أولية ، معدات ، يد عاملة ...) ، وإعطاء حوافز وإعفاءات ضريبية للتخفيف من الضريبة .

الهدف	الوسيلة
تخفيض كلفة الإنتاج	- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة والآلات وقطع الغيار المستخدمة في الصناعة والتي لا ينتج مثيلها محلياً ، والعمل مع إدارة الجمارك على تبسيط الأصول الموضوعة للاستفادة من هذا التخفيض . - التحضير لاستبدال الرسوم الجمركية بالضريبة على القيمة المضافة . - تنظيم ضريبي خاص يتعلق بتوظيفات صناعية محددة : إنشاء مساكن للعاملين ، اتساع نوعي لطاقة الإنتاج ، البحث والتطوير ، تدريب العاملين ، نقل التكنولوجيا . - تبسيط الإجراءات المفروضة للمستودع الصناعي . - توفر الطاقة الكهربائية بأسعار تشجيعية للمصانع اللبنانية . - تخفيض تعرفة المشتقات النفطية (فيول–مازوت) للمصانع اللبنانية. - معالجة مشاكل أجور الشحن والنقل . - وضع إجراءات لتسهيل المعاملات الإدارية المتعلقة بتصديق الفواتير. - تخفيض رسوم تسجيل العقارات في المناطق الحرة والصناعية .
تخفيض كلفة النفقات الثابتة	- تسهيل تطبيق إعفاءات ضريبية على إنشاء صناعات جديدة في المناطق الصناعية ومؤسسات في المناطق الحرة . - توفير الأراضي الصناعية بأكلاف متدنية عبر المضي في مشروع إقامة المدن والمناطق الصناعية .
تخفيض كلفة العمالة	- تحديث قانون العمل وجعله اكثر مرونة للصناعيين مع التأكيد على حماية العمال . - السعي الى تطوير نظام الضمان الاجتماعي وتخفيض كلفة العمال .

٥- تأمين التمويل الصناعي وتحسين شروطه

تواجه الصناعة اللبنانية اليوم صعوبات لجهة الحصول على التمويل اللازم لتحديث القاعدة الصناعية وإنشاء صناعات جديدة متطورة . والتحدي يكمن اليوم ، ليس فقط بزيادة حجم التمويل ، بل بتوسيع مصادره وأغراضه ، إيجاد سبل تمويل متوسط وطويل الأجل ، وتخفيض كلفة التمويل ، ولا سيما شروط الحصول عليه . كما ان زيادة التمويل تتطلب إزالة بعض العقبات القانونية التي من شأنها توفير التمويل للمؤسسات الصناعية .

الهدف	الوسيلة
زيادة حجم التمويل المتوسط والطويل الأجل للقطاع الصناعي وتوسيع مصادره بهدف زيادة الاستثمار	<u>موارد وآليات داخلية</u> - متابعة تطبيق تعميمي مصرف لبنان المتعلقين بإعفاء القروض الصناعية من الاحتياطي الإلزامي ودعم ٥% من الفوائد على القروض الصناعية . - إعداد برنامج تمويل عبر القطاع المصرفي وإعطاء تسهيلات (الضمانات والرسوم والفوائد) إضافية للصناعات المصدرة . - إنشاء مؤسسة ضمان القروض الصغيرة والمتوسطة تضمن القروض الصغيرة والمتوسطة ، وتساعد المؤسسات الصناعية الصغيرة على تكوين الملفات المطلوب تقديمها . <u>موارد وآليات خارجية أو مشتركة</u> - تأمين التمويل المتوسط والطويل الأجل للصناعات الصغيرة والمتوسطة من منظمات عالمية ووضع برنامج وشروط معينة (الكلفة ، القطاع ، حجم المؤسسة...) لتطبيق هذا التمويل عبر عدد من المصارف (مثلاً: قرض البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ ٣٠ مليون يورو) . - إنشاء صندوق خاص للقروض المهجرية micro-credit لتأمين القروض الميسرة في المناطق الريفية ، ووضع إطار تطبيقي لها . (مثلاً : برنامج الاتحاد الأوروبي لتأمين تمويل للصناعات الصغيرة والحرفية في الأرياف اللبنانية ، بالاشتراك مع المصارف والجمعيات غير الحكومية . - تشجيع إقامة شركات مشتركة Joint-Ventures العربية والأجنبية . - الإفادة من التمويل الإقليمي والدولي لا سيما عبر الصندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للاستثمار وصناديق التنمية العربية وبرنامج تمويل التجارة العربية (مثلاً : خلق صندوق للاستثمار الصناعي بمبلغ ١٠ ملايين يورو بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي) .

الهدف	الوسيلة
زيادة حجم التمويل للقطاع الصناعي وتوسيع مصادره (تابع)	تفعيل دور الأسواق المالية من اجل زيادة وسائل التمويل - الحصول على التمويل من خلال الأسواق المالية (إصدار اسهم ، تفعيل استعمال الأدوات الموجودة حالياً) والأدوات المالية الحديثة (مثل صناديق الاستثمار ، وصناديق التعاضد ...) عبر التنسيق مع بورصة بيروت ومع مصارف الاستثمار العاملة والمؤسسات المالية. - تعميم التثقيف المالي المناسب بغية تطوير المؤسسات للانتقال من مؤسسة العائلة الى الشركة المساهمة الحقيقية .
تخفيض كلفة التمويل وشروطه	- تسهيل شروط الحصول على التمويل من المصارف التجارية ، ولا سيما عبر تسهيل الإجراءات الائتمانية : إعفاء القروض الصناعية الصغيرة لدى المصارف التجارية من رسوم التأمين وفك التأمين . - العمل على تخفيض الفوائد . - تأمين استمرارية دعم الفوائد على التسليفات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية . - توفير الحوافز الضريبية (Investment Tax Credit) لتشجيع وتنمية التمويل الذاتي في المؤسسات الصناعية .
إزالة العقبات القانونية	- تعديل قانون التجارة ليتأقلم مع حاجات الأسواق المالية . - العمل على تطوير القوانين التجارية لا سيما قانون الشركات. - إقرار قانون الإيجار التمويلي الهادف الى تحريك العجلة الإنتاجية عن طريق تمكين المؤسسات من الحصول على معداتها وآلاتها بموجب عقود إيجار مع مؤسسات أخرى تتولى شراء هذه المعدات وتأجيرها. - إقرار قوانين الأسواق المالية (تسنيد الموجودات ، قانون الأسواق المالية، صناديق الاستثمار ...) .

جدول رقم ١ : التوزيع القطاعي للقروض الحائزة على تسهيلات في الاحتياطي الإلزامي (حتى نهاية العام ١٩٩٨)

القطاع	القيمة (بملايين الليرات اللبنانية)	نسبة الى المجموع
الصناعة	١٤٦,٨٢٦	٣٥.٨%
الإسكان	٩٩,١٠٨	٢٤.٢%
السياحة	٩٥,٧٥٤	٢٣.٣%
الخدمات	٣٨,٦٣٨	٩.٤%
الكهرباء	١٦,١٨٣	٣.٩%
الزراعة	١١,٢٨١	٢.٨%
تجارة	٢,٣٣٣	٠.٦%
المجموع	**٤١٠,١٢٣**	**١٠٠.٠%**

جدول رقم ٢ : التوزيع القطاعي للقروض المدعومة فوائدها (حتى نهاية العام ١٩٩٨)

القطاع	بملايين الليرات اللبنانية	بالعملات الأجنبية (مقدرة بالدولار الأميركي)	المجموع بالدولار الأميركي	نسبة القطاع الى المجموع
السياحة	٠	٢٧,٦٠٣,٠٠٠	٢٧,٦٠٣,٠٠٠	٢٣.٨%
الصناعة	١,٨٠٠	٧٥,٨٠٤,٣٠١	٧٦,٩٩٧,٥٧٨	٦٦.٥%
الزراعة	٣٩٠	١٠,٨٨٢,٠٠٠	١١,١٤٠,٥٣٥	٩.٦%
المجموع	**٢,١٩٠**	**١١٤,٢٨٩,٣٠١**	**١١٥,٧٤١,١١٣**	**١٠٠%**

صندوق رقم ٢ : زيت الزيتون

ستقوم الحكومة اللبنانية بتخصيص مصادر تمويل جديدة لتنمية صناعة زيت الزيتون في لبنان بهدف رفع قدرتها التنافسية بشكل يسمح لها بولوج الأسواق العالمية ، وذلك عبر :

- تحسين مواصفات زيت الزيتون اللبناني تماشيا مع المواصفات العالمية .
- إدخال تقنيات حديثة في زراعة الزيتون وصناعة زيت الزيتون .
- إعطاء قروض ميسرة لشراء معاصر في كافة المحافظات ، لتطوير إنتاج الزيوت .
- إيجاد أسواق تصريف جديدة .

صندوق رقم ٣ : مشروع تمويل المشاريع المهجرية : Micro-credit Finance

مشروع الصندوق الاقتصادي – الاجتماعي : Social and Economic Fund Project

تقع هذه المبادرة من ضمن برنامج ميدا للتمويل المتفق عليه بين الحكومة اللبنانية والاتحاد الأوروبي لمشروع إعادة تأهيل الإدارة العامة في لبنان وبرنامج التحديث الصناعي .

ويأتي هذا المشروع ليفي بطلب المؤسسات الصغيرة ، ولا سيما المنشأة في الريف للحصول على تسليفات ، والمقدر عددها بـ ١٧,٠٠٠ وحدة .

فهناك طلب متزايد على القروض الصغيرة (نحو ٥,٠٠٠ دولار أميركي) التي تصل الفوائد عليها لحدود ١٠٠% تقريباً عبر شركات الإقراض الخاصة .

ويهدف هذا المشروع الى سد الحاجة للقروض الصغيرة ولا سيما في المجال الزراعي والتي تساعد العائلات في الريف على خلق فرص عمل وإقامة مشاريع صغيرة للتصنيع الزراعي .

ويهدف هذا الصندوق الى تمتين العلاقة بين المصارف التجارية والجمعيات غير الحكومية من أجل توسيع قاعدة الإقراض .

٦- تحديث الصناعة

تطال عملية تحديث الصناعة اللبنانية الجوانب كافة ، ويمكن لحظها في محورين :

٦-١ <u>تحسين النوعية وزيادة الإنتاجية</u> : ان تحسين النوعية يشكل ضرورة لجهة المنافسة في الأسواق العالمية . فتطبيق المواصفات والمقاييس الخاصة بالجودة والنوعية تعتبر مقياساً في عمليات التجارة الدولية إذ تؤمن ضمانة للمشتري بان السلع تحترم متطلبات الأداء والأمان . لذلك تحتاج الصناعة اللبنانية إدخال مبدأ الجودة مما يحتم تغيراً جذرياً في نظرتنا الى العمل وتنظيمه والى علاقة الموظف بالمستخدم .

ويحتم ذلك رفع مستوى المواصفات والمقاييس المعتمدة وتصديق الشهادات والاعتراف بها دولياً . من جهة أخرى لا بد أن يترافق ذلك مع سياسة شاملة لتنمية الموارد البشرية في القطاع الصناعي عبر ربط النظام التربوي بحاجات القطاع وإنشاء معاهد مخصصة للتدريب الصناعي . هذا بالإضافة الى تقوية قدرات المؤسسات الصناعية في مجال الإدارة الحديثة عبر تقديم خدمات استشارية لها .

أخيراً ، إطلاق سياسة واضحة لدعم البحث والتطوير الصناعي عبر ربط قطاعات الإنتاج ببرامج البحث العلمي ، وتشجيع الابتكار الصناعي ، من شأنها أن تساهم في رسم صورة متقدمة للصناعة اللبنانية .

الهدف	الوسيلة
تحسين النوعية والجودة	- وضع برنامج عمل لمساعدة الصناعات على تطبيق نظم رقابة النوعية والجودة - وضع إطار تنظيمي لرفع مستوى الاستشاريين والمؤسسات المسؤولة عن تصديق أنظمة الجودة عبر برامج التدريب - وضع خطة عمل لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ISO - تنظيم حملات لتوعية المستهلك على أهمية الجودة ومعاييرها . - وضع نظام لاستحداث جائزة وطنية للنوعية والجودة .
١- تطبيق مواصفات ومقاييس دولية	- تحضير برنامج زمني لتحديد الأولويات في وضع المواصفات الجديدة ، وذلك وفقاً للنقاط التالية : ▪ تأثير السلعة على صحة المستهلك ▪ حصة السلعة من الإنتاج الصناعي الوطني

الهدف	الوسيلة
١ – *تطبيق مواصفات ومقاييس دولية (تابع)*	▪ قدرة السلعة على التصدير ▪ تأثير السلعة على البيئة - وضع كافة المواصفات المطلوبة بالتنسيق مع القطاعات الصناعية بما يتناسب مع توفر البنية التحتية القادرة على تطبيق هذه المواصفات ووفقاً للمواصفات العالمية . - التنسيق مع مؤسسات المقاييس ومنظمات عربية وأجنبية لمساعدة ليبنور في استكمال وضع المواصفات والمقاييس - إجراء دراسات جدوى على المواصفات المطروحة للتطبيق من قبل ليبنور . - تحضير مراسيم تلزم الصناعيين اللبنانيين اتباع مقاييس ومواصفات ليبنور . - وضع آلية لمراقبة تطبيق المواصفات الإلزامية عن طريق توحيد الجهات التي تراقب وتأهيله . - برنامج توعية الصناعات الصغيرة ومساعدتهم على تطبيق المواصفات. - تعريب كافة المقاييس والمواصفات العالمية بمساعدة جهات أجنبية.
٢ – *تطوير نظم منح الشهادات وتصديقها*	- تنظيم أصول منح شارة المطابقة . - تصديق شهادات معهد البحوث الصناعية لكي تكون معترفة بها في لبنان والخارج . - عقد اتفاقات للاعتراف المتبادل بالمعايير والمواصفات مع أهم شركائنا التجاريين . - توحيد الشهادات المعترف بها في لبنان . - إيجاد توأمة لمعهد البحوث الصناعية . - العمل على الاعتراف رسمياً بالمؤسسات ووحدات التدقيق والمختبرات الفحص والمعايرة . - وضع نظام Appellation d'origine contrôlée لتمييز السلع اللبنانية.
٣ – *دعم البحث والتطوير الصناعي وربطها بقطاعات الإنتاج*	- بلورة أولويات واضحة لمراكز البحث والتطوير الصناعي . - إيجاد موارد مالية محفزة لمشاريع البحث التي تشارك فيها عدد من مراكز البحث والهيئات العلمية والأكاديمية وقطاعات الإنتاج . - السعي الى إقامة عقود بحثية مشتركة بين مؤسسة البحوث الوطنية

الهدف	الوسيلة
٣- دعم البحث والتطوير الصناعي وربطها بقطاعات الإنتاج (تابع)	وهيئات البحث والتطوير في الدول المصنعة ، مع توجيهها نحو نتائج تطبيقية تساهم في رفع القدرات التصنيعية المحلية. - تقييم فاعلية مراكز الأبحاث بشكل دوري ومستمر . - تشجيع الشركات الصناعية العالمية الكبرى على إقامة مراكز للبحث والتطوير الصناعي في لبنان . - تشجيع الشركات الوطنية الكبرى على إقامة مؤسسات بحث وتطوير دائمة داخل بنيتها الصناعية و/أو تشاركها مع مراكز البحث القائمة في لبنان في مشاريع أبحاث تتعلق بتطوير صناعاتها . - تفعيل البنى التحتية الضرورية للأبحاث في الجامعات اللبنانية . - إفساح المجال وتوفير الفرص في بلورة الإبداع والابتكار البحثي . - إقامة آليات واضحة للمساهمة في مساعدة المبدعين في إتمام أبحاثهم العملية ونقلها الى مرحلة التسويق والإنتاج ، ومن ذلك حاضنات الأعمال التكنولوجيا (Pépinières d'entreprise)
٤ - تنمية الموارد البشرية	- إنشاء معهد تدريب للصناعة مهامه تدريب الصناعيين على التقنيات الجديدة المتبعة دولياً خاصة في مجالات الصناعات المستقبلية كالصناعات المبنية على العلم والمعرفة (Knowledge based industries) . - إنشاء معاهد تطبيقية - تشجيع انشاء مختبرات وحقول تجارب صناعية في كليات الهندسة في لبنان . - تطوير مركزين للتعليم المهني القطاعي متخصصين للطباعة والتغليف من جهة ، والتصنيع الزراعي بما فيه الصناعات الغذائية من جهة أخرى ، وذلك بالتعاون مع دول ومنظمات أجنبية . - تحسين كفاءة النظام التربوي لخدمة الصناعة عبر إعداد برامج تعالج نظرة المجتمع الى التعليم التقني والمهني ، والاهتمام بالمدارس المهنية والتقنية وتحسين قدراتها على رفع مستوى التعليم فيها وربط برامجها باحتياجات سوق العمل . (بالتنسيق مع وزارة التعليم المهني والتقني)

صندوق رقم ٤ : مشروع إنشاء معهدين للتدريب المهني والتقني
في مجالي التصنيع الزراعي والطباعة

يندرج هذا المشروع في إطار برنامج التحديث الصناعي الذي يموله الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "ميدا" (MEDA) ويهدف الى إنشاء معهدين للتدريب المهني والتقني في مجالي التصنيع الزراعي والطباعة بشكل يلبي حاجات القطاعين المذكورين .

ويرمي البرنامج الى تخريج طلاب ملمين بأحدث التقنيات وعمليات التصنيع بعد إتمامهم تدريباً داخل المصنع .

وسيشارك القطاع العام والقطاع الخاص في إدارة المعهدين وسيصار الى توأمتها مع معاهد أوروبية .

الهدف	الوسيلة
٥- *خدمات استشارية*	- تأمين خدمات استشارية متخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تطوير عمل معهد البحوث الصناعية بالتعاون مع دول ومنظمات عالمية. - وضع برنامج لتأمين استشارات اختصاصية من تكنولوجيا وإدارية للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

صندوق رقم ٥ : المصلحة اللبنانية-الأوروبية للاستشارات الصناعية
European Lebanese Manufacturing Advisory Service (ELMASE)

يندرج إنشاء هذه المصلحة ضمن مشروع التحديث الصناعي الممول من قبل الاتحاد الأوروبي؛ والهدف من إقامة هذه المصلحة هو تأمين الخدمات الاستشارية الى المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، لكي تتمكن هذه المؤسسات من تحسين وتحديث إدارتها لكي تصبح مؤسسات مصدرة ناجحة . تدير المصلحة لجنة مؤلفة من ممثلين عن وزارة الصناعة ، وجمعية الصناعيين، والاتحاد الأوروبي .

تشمل الاستشارات مجالات عدة ، أهمها :

- تحديد الحاجات الى التدريب وربطها بمعاهد التعليم المهني والتقني
- التسويق في أسواق التصدير
- التوفير في الطاقة
- أمور متعلقة بالجودة وفقاً للمعايير الأوروبية ومعايير ISO بالتعاون مع ليبنور
- تدريب على وسائل الإدارة الحديثة .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٦-٢ <u>نقل التكنولوجيا</u> : ان البنية التكنولوجية في لبنان ضعيفة جداً ، ويتبين ذلك من الإنفاق المحدود على الأبحاث والتطوير (Research and Development) وفقدان الصلة بين العرض والطلب في الدعم التكنولوجي . ولما كانت المنافسة العالمية تفرض لجم الهوة لجهة التطور التكنولوجي للصناعة اللبنانية، من الضروري تأسيس قاعدة تكنولوجية حديثة عبر تطوير قدرة المصانع على الاستفادة من التطورات التكنولوجية .

الهدف	الوسيلة
نقل التكنولوجيا والاعتمـــاد على تقنية المعلومات	- مساعدة المصانع الصغيرة على الاطلاع والحصول على التكنولوجيا الحديثة عبر : ▪ توفير الدعم التكنولوجي المتخصص وفقاً للقطاع بهدف مساعدة المؤسسات لتطبيق التكنولوجيا المتوفرة لديها وتطوير قدراتها الصناعية . ▪ إنشاء شبكة وطنية لمجتمع المعلومات (Information Society Network) ووصلها بالشبكة الأوروبية-المتوسطية EUMEDIS . - إدخال مواد الابتكار والتكنولوجيا في البرامج التربوية . - وضع خطة تنفيذية لمراكز الأبحاث . - إعطاء أولوية لمواكبة تطورات تقنية المعلومات : ▪ رصد مستجدات العلوم والتكنولوجيا ▪ السعي لربط الصناعات الوطنية بمصادر التكنولوجيا في العالم ومساعدة هذه الصناعات في تقييم تقنيات الإنتاج المتوفرة في الأسواق والمساعدة على حسن استيعاب التقنيات المستوردة . - توفير المعلومات والخدمات الاستشارية متعلقة بمشكلة العام ٢٠٠٠. - تشجيع نقل التكنولوجيا من الخارج عن طريق تشجيع الاستثمار في المعدات والآلات عبر وضع آليات للتمويل تهدف الى تسهيل اكتسابها . - تشجيع الابتكار التكنولوجي عبر استحداث "جائزة وطنية للابتكار التكنولوجي" . - تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية . - حماية الملكية التجارية والصناعية عبر إقرار مشروع قانون حماية الملكية الصناعية والتجارية وتشجيع حماية الملكية الصناعية .

صندوق رقم ٦ : تشجيع حماية الملكية الصناعية

- نشر المعلومات المتعلقة بأهمية حماية الابتكارات التقنية عبر سجل براءات الامتياز .
- محاربة قرصنة العلامات التجارية ، براءات الامتياز ومختلف المخالفات الملكية الفكرية
- تدريب موارد بشرية لتصبح متخصصة بالملكية الصناعية

٧- توسيع السوق الداخلي للسلع الوطنية ومكافحة الإغراق

يتميز العديد من المنتجات اللبنانية بالجودة والنوعية التي تضاهي المنتجات الأجنبية المستوردة. لذا ، ونظراً إلى صغر السوق اللبناني ، من الضروري أخذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تفسح في المجال أمام المنتجات اللبنانية لتصريفها بشكل أوسع في السوق المحلي ، لا سيما عبر حماية الإنتاج الوطني من الممارسات الإغراقية .

الهدف	الوسيلة
إيجاد سبل لتوسيع السوق الداخلي	- العمل على إقرار مشروع القانون[١] الرامي الى إعطاء العروض المقدمة للسلع المصنوعة في لبنان أفضلية بنسبة ١٥% عن العروض المقدمة للسلع الأجنبية في مشتريات الإدارات العامة ، ومراقبة حسن تطبيقها . - اقتراح وضع بنود في كافة العقود التي تنظمها الدولة مع الموردين الأجانب تشترط نسبة محددة من المدخلات الوطنية في تنفيذ كل هذه العقود وذلك ضمن برنامج توازن[٢] . - استحداث أسواق مركزية في المناطق اللبنانية بالتعاون مع البلديات لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية والصناعية للمؤسسات الصغيرة والحرفية وصغار المزارعين في الأرياف - إنشاء معرض دائم لكافة الصناعات اللبنانية (معرض طرابلس) - المساهمة بحملات اشتري "صنع في لبنان" .
مكافحة الإغراق	- تطبيق الرسم النوعي على بعض المنتوجات للحد من المنافسة الإغراقية - إعطاء العروض المقدمة للسلع المصنوعة في لبنان أفضلية بنسبة ١٥% عن العروض المقدمة للسلع الأجنبية . - منح حماية جمركية استثنائية ومؤقتة للسلع الجديدة ، بعد موافقة الإدارات المختصة عليها ، على ان لا تتعدى مدة هذه الحماية خمس سنوات ، تتدنى خلالها نسبة الحماية تدريجياً الى ان تبلغ التعريفة العادية . - فرض رسوم جمركية بمعدل حسب ظروف كل صناعة ولفترة مرحلية. - وضع مواصفات ومقاييس عالمية للمنتجات المسموح باستيرادها الى الأسواق اللبنانية بحيث تحد من تدفق السلع المستوردة وخاصة الإغراقية منها .

[١] صدر مرسوم عن مجلس الوزراء واحيل الى مجلس النواب ودرس من قبل اللجان المختصة ، وهو مطروح على الهيئة العامة.

[٢] برنامج تعتمده معظم دول الخليج العربية وبشكل خاص المملكة العربية السعودية.

٨- تنمية الصادرات

يلعب التصدير دوراً هاماً في تفعيل النمو الاقتصادي . الا ان الصادرات اللبنانية لا تشكل الا ٥% من الناتج المحلي الإجمالي . ان أحد أهداف الحكومة هو زيادة نسبة نمو الصادرات اللبنانية عبر خلق مناخ مربح لها . وتعتمد سياسة تنمية الصادرات على أربعة ركائز :

- زيادة الموارد لتنمية الصادرات عبر خلق **مجلس لتنمية الصادرات** .
- تنمية للصادرات تتوافق مع العرض في القطاع الخاص
- تنسيق تام لأنشطة مختلف المؤسسات التي تساهم في تنمية التصدير ، في القطاعين العام والخاص .

الهدف	الوسيلة
تأمين إطار تنظيمي لدعم الصادرات	- إنشاء مجلس لتنمية الصادرات بمشاركة القطاع الخاص - مكننة وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير - تأمين تسديد مبالغ الضريبة على القيمة المضافة للشركات المصدرة . - إعطاء حوافز ضريبية وتسهيلات في التمويل للمؤسسات الصناعية المصدرة . - صياغة برامج تنمية الصادرات وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية المعقودة من قبل لبنان .
تفعيل دور كل الجهات المعنية بتنمية الصادرات والتنسيق بين مختلف نشاطات تنمية الصادرات في القطاعين العام والخاص	- تحريك السفارات اللبنانية في الخارج وتفعيل دورها في مجال درس الأسواق الخارجية والتعريف بالمنتجات اللبنانية الممكن تصديرها وتصريفها . - الاستفادة من الانتشار الاغترابي الكبير للبنانيين واحتلالهم لمراكز مرموقة ومواقع مؤثرة في البلاد التي استقبلتهم ، وذلك لتسهيل عبور المنتجات اللبنانية الى أسواق جديدة غير تقليدية . - وضع برنامج زمني لتنسيق نشاطات مختلف الجهات في القطاعين العام والخاص : وزارة الاقتصاد والتجارة ، غرف التجارة والصناعة والزراعة ، جمعية الصناعيين ، معرض طرابلس ، البعثات الدبلوماسية ، نقابة أصحاب المعارض ...
توسيع الأسواق الخارجية	- التخطيط لتوجيه الصادرات نحو أسواق محددة (علاقات مميزة ، كلفة تصدير متدنية ، تكامل في السلع ، شركاء التجاريين الأساسيين، البلدان التي تعمل على تشجيع التبادل المتكافئ ...)

الهدف	الوسيلة
توسيع الأسواق الخارجية (تابع)	- بلورة استراتيجية للتصدير عبر تحديد القطاعات المصدرة ، والأسواق التي يصدر إليها وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص . - إبرام اتفاقات تجارية ثنائية وتأمين التكافؤ والمعاملة بالمثل . - تشجيع إقامة شركات تصدير (Export houses) من قبل القطاع الخاص . - وضع برنامج وطني للتظاهرات الدولية: تنظيم المشاركة في معارض دولية متخصصة أو إقامة أسابيع لبنانية خاصة بالتعاون مع الإدارات الرسمية والهيئات المعنية . - تنظيم بعثات تجارية الى الخارج واستقطاب المستوردين والمستثمرين الأجانب الى لبنان . - تنظيم خطوط نقل الى الأسواق الخارجية ولا سيما العربية والعمل على تخفيض كلفة الخطوط التقليدية.
معالجة الكلفة المرتفعة لعمليات التصدير	- تخفيض كلفة التصدير وإعادة النظر بالتعرفة المرفئية المطبقة - تنظيم وتخفيض كلفة النقل الى الأسواق الخارجية
تحسين الخدمات المتعلقة بالتدريب والاستشارات والمعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية	- وضع مركز المعلومات التجارية (TIC) ، القائم في وزارة الاقتصاد والتجارة ، تحت تصرف الصناعيين لمساعدتهم في ترويج بضائعهم في الأسواق الخارجية . - تطوير قاعدة معلومات شاملة عن التجارة الخارجية (سلع ، أسواق ، شركات ...) - المشاركة في البرنامج الأوروبي-المتوسطي للتدريب في مجال تنمية الصادرات .
تطوير ثقافة تصديرية	- استحداث جائزة المصدر الوطنية بمشاركة القطاع الخاص . - إيجاد منح جامعية للدراسات العليا في مجال التجارة الخارجية . - توعية المؤسسات على أهمية النشاطات المتعلقة بتنمية الاستثمار والتصدير وحثها على المشاركة فيها .

صندوق رقم ٧ : مجلس تنمية الصادرات

إدارة مشتركة بين القطاعين العام والخاص تكون مهامها :

١-ترويج الصادرات اللبنانية عبر :

- تنظيم الوفود للمؤسسات التصديرية الى الخارج .
- إيجاد مكاتب تمثل خارجية .
- تنسيق أعمال ونشاطات المؤسسات التصديرية في تخطيط وتنفيذ برامج تسويقية مشتركة .
- وضع برنامج وطني للتظاهرات الدولية: تنظيم المشاركة في معارض دولية متخصصة أو إقامة أسابيع لبنانية خاصة بالتعاون مع الإدارات الرسمية والهيئات المعنية .

٢-وضع الدراسات وصياغة السياسات الاستراتيجية للتصدير

- القيام بمسوحات ميدانية للأسواق غير التقليدية .
- جمع المعلومات التسويقية ووضعها بتصرف الصناعات التصديرية .
- إعداد نشرة تسويقية متخصصة .

٣-مساعدة الشركات المصدرة على توسيع أسواقها عبر تقديم الاستشارات والدعم التقني .

٤-التعاون مع مؤسسات ضمان الصادرات

٩- تنظيم وإدارة المفاوضات التجارية الدولية بمنظور استراتيجي

مع اتجاه العالم نحو تكتلات تجارية إقليمية وزيادة المنافسة ، تشكل المفاوضات التجارية عاملاً مهماً لتأمين دخول السلع اللبنانية الى الأسواق ضمن إطار واضح وشفاف . لذلك ، تشكل سياسة المفاوضات التجارية على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف ركيزة أساسية لتنويع الأسواق أمام منتجاتنا ولتنمية الاستثمار المباشر في لبنان ، وبالتالي المساهمة في نقل التكنولوجيا والخبرات الى القطاع الصناعي .

وتحرص وزارة الصناعة في هذا السياق على :

١- تأمين التعامل بالمثل في ما يخص دخول الأسواق

٢- تحديد جدول تحرير التبادل التجاري بما يسمح للصناعات باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين قدرتها التنافسية .

٣-تعاون وثيق بين الحكومة والسلطة التشريعية والقطاع الخاص بهدف إبرام اتفاقيات تؤمن المصلحة العامة .

الهدف	الوسيلة
تطوير الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية اللبنانية	- تأمين شروط التحرير التدريجي للتجارة في إطار المنظمات الإقليمية والدولية (منظمة التجارة العالمية ، جامعة الدول العربية ...) . - متابعة تطبيق أحكام الاتفاقات التجارية المعقودة (سوريا ، مصر ، الكويت ...)
توثيق التبادل التجاري مع البلاد العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي	-متابعة عملية إنشاء منطقة تجارة حرة مع : ▪ سوريا ▪ البلدان العربية في إطار البرنامج التنفيذي للسوق الحرة العربية الكبرى ▪ الاتحاد الأوروبي - تطوير الاتفاقيات المبرمة سابقاً .
تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	- إدخال بنود خاصة بالاستثمار في المفاوضات التجارية - التقدم في المفاوضات الخاصة باتفاقات الاستثمار الثنائية وفي آليات دولية أخرى متعلقة بحماية وتشجيع الاستثمارات (اتفاقية TRIMS)

١٠ – تفعيل إدارة الوزارة وتحسين نوعية خدمة المواطن

مقارنة مع وزارات الصناعة في بلدان نامية أخرى ، ولا سيما البلدان العربية المجاورة من ناحية ، ومقارنة مع الوزارات الأخرى في لبنان ، تفتقر وزارة الصناعة الى الموارد البشرية والمادية التي تخولها تأمين الدور الذي يجب ان تطلع به . لذلك من الضروري إعادة هيكلة وزارة الصناعة وذلك عبر :

- تأمين الموارد البشرية والمادية الضرورية
- طلب المساعدة التقنية من خبراء دوليين في مجالي الإدارة والتخطيط الصناعي ، بهدف تحديث الوزارة ، وتطوير قدراتها بما يتناسب مع متطلبات البرنامج الصناعي المقترح والتحديات الناجمة عن خيارات السياسة الاقتصادية ، لا سيما في :

١. تفعيل العجلة الاقتصادية وزيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي .
٢. انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية وعقد اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية والانضمام الى السوق الحرة العربية الكبرى لجهة ضرورة رفع مستوى الصناعات (mise à niveau) .

الهدف	الوسيلة
تفعيل الطاقة البشرية	- ملء المراكز الشاغرة في الملاك بموارد بشرية كفوءة وذات مستوى متقدم (خاصة في مصلحة التراخيص والوحدات التابعة لها ، دائرة الدعم والحماية ، دائرة الدعم والحماية ، مصلحة المعلومات الصناعية) ، بهدف زيادة إنتاجية وتمكين الإدارة من أداء مهامها . - إعادة تأهيل الموظفين عن طريق دورات متخصصة ومكثفة .
استحداث مصلحة معلوماتية بهدف مكننة الوزارة	- مكننة الأعمال الإدارية لإصدار الشهادات والإفادات الصناعية. - تحسين الشبكة المعلوماتية داخل الوزارة بشكل يواكب مشكلة العام ٢٠٠٠ . - إدخال ملفات المصانع المسجلة لدى المديرية العامة للصناعة على شبكة معلوماتية داخلية . - تطبيق برامج معلوماتية خاصة بمسك ملفات الموظفين وقيود الأصول والموجودات في الوزارة ، وإدارتها . - تأمين استمرارية الأنظمة والأجهزة وتطويرها .

الهدف	الوسيلة
	- تلبية حاجات الموظفين في نطاق المعلوماتية من دعم وتدريب وتكوين لتمكينهم من أداء أعمالهم بأفضل الطرق . - تطبيق طرق معلوماتية جديدة لزيادة إنتاجية الموظفين
تطبيق قانون وزارة الصناعة رقم ٦٤٢ تاريخ ٢ حزيران ١٩٩٧ وتحديثه	العمل على متابعة استصدار المراسيم التنظيمية المتعلقة بمهام الوزارة : -مرسوم بتحديد الأصول والإجراءات الواجب اتباعها في اجتماعات لجنة الترخيص وفي دراسة طلب الترخيص (قيد الإعداد من قبل فريق من وزارة الإصلاح الإداري بالتعاون مع الوزارة) . -مرسوم بتحديد كيفية إجراء الرقابة على المؤسسات الصناعية . -مرسوم بتحديد الأصول والقواعد المتعلقة بكيفية تشكيل هيئة إدارة المناطق الصناعية وتأدية مهامها .
إعادة هيكلة وزارة الصناعة	-تطوير الهيكلية بمساعدة خبير دولي ، لا سيما لجهة استحداث مصالح جديدة (مصلحة للمعلوماتية ، مصلحة للشؤون القانونية...)

٧- آليات للمتابعة وتقييم البرنامج

لا يجب ان تكون السياسة الصناعية إجراءات آنية فقط ، بل أداة ديناميكية قابلة للمراجعة والتعديل ، وفقاً للمتغيرات الاقتصادية .

انطلاقاً من هنا ، لا بد من وضع آلية لتقويم الأداء ، وذلك على مستويين :

١- **آلية مشتركة بين القطاعين العام والخاص :**

- استحداث ورش عمل لمتابعة برامج الاستراتيجية الصناعية المختلفة
  - لجنة تحديث النصوص الاقتصادية
  - فريق عمل لتشجيع الاستثمار
  - مجلس وطني لتنمية الصادرات
  - فريق عمل التمويل
  - لجنة المفاوضات التجارية
  - ورش عمل قطاعية
- لجنة تقويم السياسة الصناعية برئاسة وزير الصناعة ومشاركة المؤسسة اللبنانية للمقاييس والمواصفات ، ومعهد البحوث الصناعية ، وجمعية الصناعيين ، مهامها المشاركة في التخطيط الصناعي وتقييم السياسة الصناعية المتبعة .

٢-**آلية متابعة لدى الإدارات العامة :** تأليف لجنة دعم للصناعة تكون مهمتها تأمين تنسيق وفعالية الدعم الحكومي للصناعة تتمثل فيها الوزارات التالية :

- وزارة الصناعة
- المؤسسة اللبنانية للمقاييس والمواصفات
- معهد البحوث الصناعية
- المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة المالية
- المجلس الأعلى للجمارك
- وزارة النقل
- وزارة الموارد المائية والكهربائية
- وزارة الإصلاح الإداري
- وزارة العمل
- وزارة البيئة
- وزارة التعليم المهني والتقني

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام